

Distr.: General
6 October 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة
لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، أتشرف بأن أحيل
إليك طيه تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عملاً
بالفقرة 36 من قرار مجلس الأمن 2551 (2020) بشأن إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال وبشأن أية
عوائق تحول دون إيصالها.

وأرجو ممتنةً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقةً
من وثائق المجلس.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون
رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب
القرار 751 (1992) بشأن الصومال



* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

141021 141021 21-13062 (A)



رسالة مؤرخة 15 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية
ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار
751 (1992) بشأن الصومال

وفقا للفقرة 36 من قرار مجلس الأمن 2551 (2020)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير
المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال وبأية عوائق تحول دون إيصالها.

وتود هيئات العمل الإنساني العاملة في الصومال أن تعيد بأنها أبقّت، على غرار ما فعلت
في التقارير الـ 15 السابقة، على تعريفها لمصطلح "الشريك المنفذ" عملا بالفقرة 5 من قرار مجلس الأمن
1916 (2010)، على النحو التالي:

"الشريك المنفذ" - منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات حسن
نواياها من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى، وتقدم تقاريرها، عندما يُطلب
منها ذلك، إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن تدابير التخفيف. ويتسم الشركاء
المنفذون بالخاصيتين التاليتين أو بإحدهما:

(أ) تكون المنظمة منخرطة في عمليات خطة الاستجابة الإنسانية للصومال (أو صندوق
المساعدة الإنسانية للصومال)؛

(ب) تكون المنظمة ممثلة في مصفوفة الاستفهام الثلاثي لإحدى المجموعات (مَن يفعل
ماذا وأين).

وإني على استعداد للإجابة على كل ما قد ترغبون في طرحه من أسئلة عن مضمون التقرير
أو تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) مارتن غريفيث

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية
ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2551 (2020)، وهو القرار الذي خُلف القرارات 1916 (2010) و 1972 (2011) و 2060 (2012) و 2111 (2013) و 2182 (2014) و 2244 (2015) و 2317 (2016) و 2385 (2017) و 2444 (2018) و 2498 (2019)، التي أنشأ فيها المجلس التزام الإبلاغ. وهو التقرير السادس عشر المقدم عملاً بالقرارات المذكورة أعلاه. وفي الفقرة 36 من القرار 2551 (2020)، طلب مجلس الأمن إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 عن تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال وعن أي عقبات تعترض سبيل ذلك.

2 - ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 31 آب/أغسطس 2021. وهو يركز أساساً على إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة أو نفوذ حركة الشباب، وهي حركة أدرجتها لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا في قائمة الجزاءات في 12 نيسان/أبريل 2010، وذلك عملاً بالفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 1844 (2008). وكما هو الحال في التقارير الـ 15 السابقة (S/2010/372 و S/2010/580 و S/2011/125 و S/2011/694 و S/2012/546 و S/2012/856 و S/2013/415 و S/2014/177 و S/2014/655 و S/2015/731 و S/2016/827 و S/2017/860 و S/2018/896 و S/2019/799 و S/2020/1004)، ترد في هذا التقرير القيود التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية وما يترتب على ذلك من آثار على المستوى التشغيلي. وإضافة إلى ذلك، يوجز التقرير تدابير التخفيف المتخذة لمعالجة مخاطر تسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استعمالها واختلاسها. ويستند التقرير إلى معلومات جُمعت بالتشاور مع المنظمات الإنسانية المعنية العاملة في الصومال، وإلى معلومات مستمدة من وحدة إدارة المخاطر في المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم التابع للأمم المتحدة في الصومال.

الحالة الإنسانية

3 - لا يزال الصومال واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً وحدةً وطولاً في العالم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساءت الحالة الإنسانية في البلد بسبب الصدمات المناخية، والنزاعات الطويلة الأمد، وأثر الأمراض (وأبرزها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19))، وأسوأ غزو للجراد الصحراوي منذ عقود. ويحتاج ما يقرب من نصف السكان، أي 5,9 ملايين شخص، إلى الخدمات الإنسانية أو خدمات الحماية المنقذة للحياة، بزيادة بنسبة 6 في المائة عن عام 2020 وبنسبة 14 في المائة عن عام 2019. وداخل هذه الفئة، هناك 3,1 ملايين شخص لديهم احتياجات ماسة، أي بزيادة قدرها 30 في المائة تقريباً عن عام 2020.

4 - وأدت كارثة مناخية مزدوجة وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2021 إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في الصومال. وشهد أكثر من 80 في المائة من البلد ظروف جفاف تراوحت من المعتدل إلى الشديد حين بدأ موسم الأمطار غو، في أواخر نيسان/أبريل. ولم تفعل الأمطار الكثير لتخفيف الظروف؛ وبدلاً من ذلك، تسببت في موجة جديدة من الفيضانات الشديدة تضرر منها 400 000 شخص في 14 مقاطعة، شرد منهم

أكثر من 100 000 من ديارهم. ويرجح أن يؤدي الأثر المشترك لظروف الجفاف والفيضانات إلى تفاقم حالة الأمن الغذائي الحرجة أصلا في الصومال.

5 - ولا تزال جائحة كوفيد-19 تشكل تهديدا للصومال. ووفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، سيعاني نحو 20 في المائة من سكان البلد (3,5 ملايين نسمة) من الآثار مباشرة وغير المباشرة لهذه الجائحة. وفي الفترة بين 16 آذار/مارس 2020، عندما تأكدت أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-19، و 31 آب/أغسطس 2021، سجل البلد 14 156 حالة و 872 حالة وفاة. ولا توجد في الصومال مرافق اختبار إلا بشكل محدود للغاية، وحيثما توفرت إمكانية الاختبار، فإن الخوف من الوصم غالبا ما يمنع الناس من الاستفادة منها. وعلاوة على ذلك، فإن الصوماليين الذين يفترقون إلى الحماية الاجتماعية الملائمة، ولا سيما المشردون داخليا وفقراء الحضر، هم أكثر عرضة للإصابة بهذا المرض والمعاناة من أسوأ عواقبه. ولا يتوافر لقاح كوفيد-19 إلا بشكل محدود، وكانت نسبة التغطية باللقاحات في الصومال أقل من 2 في المائة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

6 - وشهد الصومال نقشي عدة أمراض أخرى بخلاف كوفيد-19. فالكوليرا مرض متوطن، يتزايد بحدّة خلال مواسم الأمطار على طول ضفاف الأنهار وفي الأماكن التي يوجد فيها عدد كبير من المشردين داخليا وتكون فيها فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي محدودة. وأبلغ عن ما مجموعه 756 4 حالة من حالات الإسهال المائي الحاد والكوليرا، بما في ذلك 57 حالة وفاة، في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 30 آب/أغسطس 2021. والوصول إلى الخدمات الصحية محدود بالنسبة للكثير من الصوماليين، إذ تتعذر على 21 في المائة من السكان إمكانية الوصول إلى مرفق صحي قريب يعمل. ويعزى نقشي الحصبة في أجزاء كثيرة من البلد إلى تدني خدمات التحصين الروتيني عن المستوى الأمثل. ولا يحصل الأطفال في المناطق التي يتعذر الوصول إليها على اللقاح على النحو اللازم.

7 - واستمر غزو الجراد الصحراوي الذي بدأ في أواخر عام 2019 حتى بداية عام 2021. غير أن اشتداد الجفاف عن المعتاد في الربع الأول من عام 2021، إلى جانب إجراءات السيطرة المنسقة التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في الصومال والحكومة، ساهمت في الحد من هذا الغزو. وتم رش ما مجموعه 332 860 هكتارا، باستخدام أصول برية وجوية. وبحلول آب/أغسطس 2021، ظلت بقايا أسراب الجراد الصحراوي في أجزاء معزولة من بونتلاند و "صوماليلاند". واستهدفت عمليات المكافحة مجموعات من حشرة النطاط الصغيرة السن والحشرات غير الناضجة وهي لا تزال في أماكن الإنسال، مما حال دون هجرتها إلى المحاصيل. وفي حين حالت فعالية عمليات المكافحة بدرجة كبيرة دون دمار المحاصيل الزراعية ومراعي الماشية، يظل الجراد الصحراوي يشكل خطرا على الأمن الغذائي في الصومال، مع استمرار تكاثره في إثيوبيا وجيبوتي المجاورتين.

8 - ومع أن المستوى الحالي لغزو الجراد الصحراوي في الصومال يدخل ضمن حدود السيطرة فإنه يلزم مواصلة اليقظة. وتشكل الأمطار الموسمية المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، وكذلك تعذر الوصول إلى مناطق في إثيوبيا تتكاثر فيها حاليا أسراب الجراد وربما تعود في وقت لاحق، كلاهما مصدرا للقلق.

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض الإنتاج من محصول الحبوب في موسم دبر في عام 2020 وموسم غو في عام 2021 بنسبة تراوحت من 20 إلى 60 في المائة عن المتوسط الطويل الأجل. ويعزى الانخفاض أساسا إلى الآثار المجتمعة لضعف هطول الأمطار في المناطق الزراعية الرعوية،

والفيضانات في المناطق المجاورة للأنهار، والجراد الصحراوي، وانعدام الأمن. وأبلغ عن انعدام الأمن الغذائي البالغ مستوى الأزمة (المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في العديد من المناطق، ومن المتوقع أن يستمر حتى نهاية عام 2021.

10 - ووفقاً للنتائج التي انتهت إليها وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية التابعة للفاو في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2021، من المتوقع أن يواجه ما يقرب من 3,5 ملايين شخص في جميع أنحاء الصومال فجوات في استهلاك الغذاء أو استنفاد أصول سبل العيش التي تشير إلى نتائج تفيد ببلوغ مستوى الأزمة (المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) أو مستوى أسوأ حتى نهاية عام 2021 في غياب المساعدات الإنسانية. ومن المرجح أن يعاني ما يقرب من 1,2 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، بمن فيهم ما يقرب من 213 400 طفل يرجح أن يعانون من سوء التغذية الحاد، حتى نهاية عام 2021.

11 - وأدت المساعدة الإنسانية المقدمة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، إلى جانب الدعم الحكومي، إلى مساعدة أكثر من 1,3 مليون شخص شهرياً في المتوسط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يرجح أن يكون قد حال دون تدهور النتائج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في أنحاء كثيرة من الصومال.

12 - وأشارت الاستقصاءات التغذوية التي أجرتها وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية وشركاؤها في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أن الحالة العامة لوسيط سوء التغذية الحاد العالمي في الصومال لا تزال خطيرة، كما يتضح من درجة z التي تتراوح بين 10 في المائة و 14,9 في المائة للوزن بالنسبة للطول، أو من انخفاض محيط منتصف الذراع إلى أعلاه عن 125 ملم بنسبة تتراوح من 5 في المائة إلى 9,9 في المائة. وتشمل عوامل سوء التغذية الحاد ارتفاع معدلات الاعتلال، وانخفاض التحصين ومكملات فيتامين ألف، وانخفاض فرص الحصول على الحليب، وانعدام الأمن الغذائي. ويلزم تقديم العلاج والدعم التغذوي العاجلين للأطفال دون سن الخامسة البالغ عددهم حوالي 1,2 مليون طفل (العبء الكلي لسوء التغذية الحاد) الذين يرجح أن يواجهوا سوء تغذية حاد حتى كانون الأول/ديسمبر 2021، ويشمل هذا العدد 213 400 طفل من المرجح أن يعانون من سوء التغذية الشديد.

13 - ويواجه المشردون داخلياً في الصومال، الذين يبلغ عددهم 2,9 مليون شخص، مخاطر شديدة في مجال الحماية ترتبط بالتشرد الدوري بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية، إلى جانب الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر 2020 وأب/أغسطس 2021، شرد ما يقرب من 975 000 شخص، وكان النزاع هو العامل الرئيسي وراء التشرد. وبمجرد أن تنتشر الأسر، فإنها تفقد شبكات أمانها الاجتماعي الاقتصادي وقدرتها على التجاوب مع الصدمات المتكررة. ويواجه المشردون من النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن والمنتقلين إلى أقليات عشائرية أكبر التحديات في مجال الحماية، وثم تم اعتبارهم أضعف أفراد المجتمع.

14 - ويسهم أيضاً عدم الاستقرار السياسي في التشرد. ففي نيسان/أبريل، قتل 63 مدنياً وشرد 207 آلاف شخص نتيجة مواجهات مسلحة وقعت بين قوات الحكومة وقوات المعارضة في مقديشو عقب تأجيل الانتخابات الوطنية.

15 - وشردت أكثر من 1 100 أسرة في نيسان/أبريل نتيجة مواجهة مسلحة بين حركة الشباب وجنود الجيش الوطني الصومالي في باكايبين، في مقاطعة هوبيو بإقليم مدج. وأفيد بوقوع 15 إصابة بين المدنيين.

وخلال الشهر نفسه، شردت 8 303 أسر أخرى نتيجة للنزاع المسلح في مقاطعة بردالي بإقليم باي بولاية جنوب غرب الصومال. وأفيد بوقوع 95 إصابة خلال ذلك التشريد. وكانت العوامل الرئيسية وراء التشريد هي فرض الضرائب القسرية، وتجنيد الأطفال، والاختطاف، وتدمير الممتلكات. وفي الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، شرد أكثر من 42 000 شخص في إقليم جلودود ومدج بولاية غالمودوغ بسبب القتال بين حركة الشباب وقوات غالمودوغ المدعومة من الجيش الوطني. ولا يزال الهجوم على حركة الشباب مستمرا وقد يسفر عن تشريد المزيد من الأشخاص.

16 - وبسبب استمرار الاتجاه العام المتمثل في عمليات الإخلاء القسري، الذي يذكيه تزايد الكثافة السكانية وأسعار العقارات، وكذلك عدم ضمان حيازة الأراضي، فإن إمكانية الحصول على الخدمات، حتى في الأماكن التي تتوافر فيها، تتسم في كثير من الأحيان بالهشاشة وعدم الانتظام. وبالإضافة إلى أنها تحرم الأشخاص المشردين داخليا من الخدمات الضرورية، تؤدي عمليات الإخلاء القسري من المستوطنات القائمة إلى تدمير الاستثمارات الكبيرة التي يقوم بها الشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك في نقاط توزيع المياه وغيرها من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ومراكز صحة الأم والطفل، والمرافق التعليمية. وكثيرا ما تُنفَّذ عمليات الإخلاء بإشعار قصير المدّة أو دون إشعار مسبق، وفي بعض الأحيان بالتواطؤ مع أفراد أمن مسلحين تابعين لقوات نظامية جنّدهم مالكو الأراضي.

17 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إخلاء ما يقدر بـ 133 300 من المشردين داخليا قسريا. ويقبل هذا العدد عن العدد المبلغ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق للأشخاص الذين تم إخلاؤهم قسريا وهو 196 000 شخص. وأدت الدعوة الناجحة التي اضطلعت بها مجموعة حماية الصومال لدى السلطات المحلية في بيدواه إلى إصدار أوامر بوقف عمليات الإخلاء خلال جائحة كوفيد-19، تم تمديدها حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي بلدات أخرى، منها بوصاصو وغاروي وغالكعيو ودوسمريب وعذانو، وافقت الإدارات المحلية أيضا على وقف عمليات الإخلاء، إلا أنه لم تصدر بذلك توجيهات خطية رسمية. ويفيد المجلس النرويجي للاجئين بأن أكثر من 100 000 من الذين تم إخلاؤهم كانوا يقيمون في إقليم بنادر، الذي تقع فيه مقديشو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم منع أكثر من 64 000 عملية إخلاء. بيد أن التدابير الرامية إلى منع الإخلاء القسري أو تخفيف مخاطر حدوثه لا تزال قليلة جدا مقارنة بالاحتياجات.

18 - والأسر والمشردون داخليا هم الأكثر عرضة للحوادث الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب لأنهم كثيرا ما يجتازون مساحات شاسعة من الأراضي بحثا عن المراعي أو عن مستوطنات مناسبة. وخلال الأشهر الـ 12 الماضية، وقع ما مجموعه سبعة حوادث تتعلق بذخائر متفجرة، تضرر منها 50 فردا. ويمثل الأطفال أكثر من 70 في المائة من الإصابات. وفيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، يسجل المدنيون أكبر عدد من الإصابات لأنهم غالبا ما يكونون أكثر عرضة لتأثير الانفجارات الكبيرة التي تستهدف على الأرجح قوات الأمن أو المنشآت الأمنية.

19 - وتواجه النساء والفتيات في الصومال تحديات نتيجة لعدم المساواة وللمعايير الاجتماعية التي تستبعدهن من الفرص ومنصات صنع القرار. ومعدلات وفيات الأمهات والرضع هي من أعلى المعدلات في العالم، وزواج الأطفال منتشر. وتترايد حدة العنف الجنسي والجسدي بسبب الاكتظاظ وانعدام الخصوصية. وفي أماكن الإيواء المؤقتة التي تضم عدة أسر وفي المساكن التي تضم العديد من الأسر المعيشية، يمكن أن يؤدي عدم وجود أبواب وحواجز تقسيمية لأغراض النوم وتغيير الملابس إلى التعرض لخطر التحرش والاعتداء الجنسيين. وكثيرا ما تؤدي التوترات المرتبطة بالاكتظاظ إلى تصاعد حالات الصراع ذات الصلة

بالموارد وعنف العشير وغير ذلك من أشكال العنف العائلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت فرقة العمل المشكلة في إطار نظام الرصد التابع لمجموعة حماية الصومال 148 6 حالة عنف جنسي وجنساني، منها 190 4 حالة تتعلق بالعنف العائلي، معظمها كان أحد أفراد الأسرة هو الجاني الرئيسي. وتلي ذلك 1395 1 حالة اغتصاب و 364 1 حالة شروع في اغتصاب لفتيات ونساء.

20 - والصومال من بين البلدان التي سجلت أكبر عدد من الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي حين يقوم العديد من أطراف النزاع في الصومال، بما في ذلك الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء فيها، بتجنيد الأطفال واستخدامهم، تظل حركة الشباب هي الجاني الرئيسي. ففي الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من 797 1 انتهاكا خطيرا تضرر منه 392 1 طفلا (1062 1 صبيا و 330 فتاة)، نسبت معظمها إلى حركة الشباب، تليها القوات الإقليمية للجيش الوطني والمليشيات العشائرية. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2021، جندت أطراف النزاع 631 طفلا واستخدامهم، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وازدادت حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، بمتوسط شهري قدره 105 حالات في عام 2021 مقارنة بـ 89 حالة في عام 2020. واستخدم الأطفال في أدوار الدعم (255) أو في القتال (165)⁽¹⁾.

21 - ويرتبط أيضاً تجنيد الأطفال واستخدامهم بالهجمات والعمليات العسكرية الجارية في البلد. وتستمر جوبا السفلى في الإبلاغ عن أعداد كبيرة من حالات التجنيد بسبب الهجمات الجارية، مع قيام جهات فاعلة من غير الدول بتجنيد الأطفال، بمن في ذلك قسرا، لمواجهة الجهات الفاعلة الحكومية. وهناك عدة مبادرات، بما في ذلك خطط العمل الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلتهم وتشويههم وخريطة الطريق لعام 2019، بما في ذلك على مستوى الولايات الاتحادية الأعضاء. وخلال الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 31 تموز/يوليه 2021، أفيد أن الجماعات المسلحة استخدمت أو جندت 431 1 طفلا، من بينهم 37 فتاة، حسبما ذكرت فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ، حيث كانت حركة الشباب مسؤولة عن 180 1 (82 في المائة) من تلك الحالات، وكانت ميليشيات العشائر وقوات الأمن مسؤولة عن الحالات المتبقية. ويواصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم الدعم للأطفال الذين تعرضوا للتجنيد القسري من جانب الجماعات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وشركاؤها إعادة إدماج 671 طفلا (592 صبيا و 79 فتاة) كانوا مرتبطين سابقا بالقوات والجماعات المسلحة، بمن فيهم 141 طفلا معرضا للخطر (124 صبيا و 17 فتاة).

الاستجابة الإنسانية

22 - واصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم الدعم الإنساني الحيوي إلى الفئات الضعيفة من السكان في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحالت الاستجابة الإنسانية المستمرة دون حدوث مزيد من التدهور وحققت تقدما قابلا للقياس. ففي تموز/يوليه 2021، قدم شركاء مجموعة الأمن الغذائي المساعدة لما يقرب من 2,4 مليون شخص (85 في المائة) من الأشخاص المستهدفين البالغ عددهم 2,8 مليون شخص. وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص الذين قدمت لهم مساعدات في صورة تحويلات نقدية

(1) انظر A/75/873-S/2021/437، الفقرة 136.

غير مشروطة هم في معظم الأحيان الأشخاص المدرجين في المرحلة 3 أو مرحلة أسوأ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، ممن يعانون من فجوات كبيرة في الاستهلاك.

23 - وتقدم منذ شباط/فبراير 2021 مساعدات لأكثر من مليون شخص في صورة مدخلات زراعية، والتزويد بأعداد جديدة من الماشية، وتوفير عاملين مجتمعين في مجال الصحة الحيوانية، وتدريب على الممارسات الزراعية الجيدة، ومعالجة الماشية، وتقديم التطعيم، وهو ما يترجم إلى 81 في المائة من العدد المستهدف الموسمي وهو أكثر من 1,2 مليون شخص.

24 - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2020 إلى تموز/يوليه 2021، قدمت مجموعة التغذية المساعدة إلى 858 673 شخصا بتوفير العلاج التغذوي، وكان من بينهم 228 372 طفلا يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد، و 475 772 طفلا يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل، و 154 529 حاملا ومرضعا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المساعدة إلى 288 926 طفلا تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهرا و 79 146 حاملا ومرضعا بخدمات وقائية تغذوية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021، ساعدت المجموعة 288 521 صبيا و 339 937 فتاة تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهرا و 150 173 حاملا ومرضعا بالعلاج الغذائي والخدمات الوقائية، بما غطى 56 في المائة من الأعداد المستهدفة في خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام 2021.

25 - واستجابةً لجائحة كوفيد-19، أنشئت ستة مختبرات للتفاعل البوليميري المتسلسل في الصومال (في مقديشو وغاروي وبوصاصو وهرجيسا وبرعو وبربرة) منذ آذار/مارس 2020، تدعم منظمة الصحة العالمية ثلاثة منها دعماً كاملاً (في مقديشو وغاروي وهرجيسا). إلا أنه في ضوء انخفاض القدرة المتعلقة بتشغيل اختبارات التفاعل البوليميري المتسلسل، يتوقع أن يتيح إدخال الفحص التشخيصي السريع للمستضدات فحص عدد أكبر من الأشخاص في المناطق التي يصعب الوصول إليها وتحسين معدلات الكشف.

26 - وقد أحرز التقدم المذكور أعلاه على الرغم من النقص الكبير في التمويل. وحتى 31 آب/أغسطس، كانت خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام 2021 قد تلقت 446 مليون دولار فقط من المبلغ اللازم وقدره 1,09 بليون دولار (41 في المائة). وعلاوة على ذلك، كان التمويل متفاوتا بين المجموعات، حيث تلقت عدة مجموعات، بما في ذلك مجموعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتعليم، وتنسيق المخيمات، وإدارة المخيمات، والحماية والمأوى/المواد غير الغذائية أقل من 15 في المائة من الأموال المطلوبة.

27 - ويتبدى أثر نقص التمويل على نتائج الاستجابة والنتائج الإنسانية بشكل ملموس. فقد انخفضت مستويات المساعدة الغذائية بنسبة 25 في المائة منذ كانون الثاني/يناير، وهو ما يُعزى بالأساس إلى عدم كفاية التمويل. وانخفضت المستويات الفعلية للمساعدة عن النسبة المستهدفة البالغة أكثر من 2,1 مليون شخص شهريا، من 2,05 مليون شخص في كانون الثاني/يناير إلى متوسط شهري قدره 1,52 مليون شخص في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو. وما لم يتوفر دعم إضافي، سيواجه ملايين الصوماليين إنهاء الخدمات الصحية، وتخفيضات في حصص الإعاشة، ونقصا حادا في المياه، وانخفاض مستوى الحماية من العنف الجنساني، وتدهور الأوضاع في مواقع المشردين داخليا، وقيودا على إمكانية الحصول على التعليم.

28 - وللتخفيف من آثار محدودية التمويل، اتفقت الوكالات الإنسانية في الصومال في تموز/يوليه على إطار لتحديد الأولويات. واتفقت أيضاً على إعداد خطة تنفيذ مدتها ثلاثة أشهر تركز على الاستجابة المنقذة للحياة/الخط الأول تتضمن لمحة عامة واضحة على ما يمكن وما لا يمكن القيام به. وأعدت خطة للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ تغطي الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 تركز على التصدي لأربع صدمات هي: النزاع والجفاف والفيضانات والجراد.

29 - وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الدعم من أجل إيصال المساعدات على وجه السرعة إلى الأشخاص الذين شردوا أو تضرروا بشكل آخر بسبب الجفاف والفيضانات. ففي شباط/فبراير، خصص صندوق المساعدة الإنسانية للصومال أول اعتماد قياسي لعام 2021 بمبلغ 13 مليون دولار للتركيز على نقص المياه في المناطق التي تواجه ظروف ما قبل الجفاف. وفي 31 آب/أغسطس، خصص الصندوق مبلغاً آخر بقيمة 26 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدة المنقذة للحياة لحوالي 1,2 مليون شخص في أقاليم بنادر وباي وجلجود وجيدو وهيران وجوبا السفلى وشيبيلي الوسطى ومدج. وخصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ 27 مليون دولار في عام 2021 لمعالجة ظروف الجفاف، بما في ذلك 20 مليون دولار للإجراءات الاستباقية.

المعوقات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية والآثار المترتبة عليها على المستوى التشغيلي

30 - لا يزال الصومال يواجه تحديات عديدة مرتبطة بإيصال المساعدة الإنسانية. وتشمل هذه التحديات انعدام الأمن، والقيود البيروقراطية والإدارية، والتحديات البيئية التي تؤدي إلى فرض قيود على التنقل وتعطيل الواردات وسلاسل الإمداد المحلية وعدم توافر السلع الأساسية.

31 - ولا يزال انعدام الأمن يعوق قدرة الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين وعلى دعم عمليات تقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية التي تشتد الحاجة إليها، مما يعوق قدرة المحتاجين على الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة. وخارج المراكز الحضرية الرئيسية، لا تزال إمكانية الوصول إلى بعض المقاطعات، وخاصة في الأقاليم الجنوبية والوسطى، محدودة لأسباب تعود بشكل كبير إلى انعدام الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية. ويتسبب وجود جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في أجزاء من ولاية جوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال وهيرشيبيلي وغالمودوغ وبونتلاندي في الحد من قدرة الشركاء في المجال الإنساني على تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة في المناطق الريفية، ويقيد قدرة المدنيين على التماس المساعدة على نحو آمن. وتساعد النزاع العشائري في غالمودوغ وهيرشيبيلي في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 واستمر حتى ما بعد النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، مما أعاق حركة العملية الإنسانية وعملياتها، كما أعاقها كذلك الاشتباكات المسلحة بين الميليشيات المحلية في المناطق المتنازع عليها في سول وسناغ.

32 - ويؤدي تعدد الجهات الفاعلة المسلحة المحلية التي تنتزع هيكلها القيادية ومواقعها الجغرافية، والقوات الوطنية والإقليمية السريعة التغير، ووجود العديد من بعثات الدعم الثنائي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى جانب التدخلات الإقليمية، إلى ظهور بيئة تشغيلية تتسم بتغير السيطرة على الأرض بانتظام من جانب جماعات تربطها تحالفات هشة وسلاسل قيادة وتحكم لا تتسم دائماً بالوضوح. وتطبع الصعوبة والريبة المحاولات الرامية إلى إقامة علاقات مع الجهات التي لها تأثير على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وإلى الحفاظ على تلك العلاقات. ويعيش ما يقدر بنصف مليون شخص

داخل الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب ولا يزال يتعذر بدرجة كبيرة الوصول إليهم. وتظل أشد فئات السكان ضعفاً هي التي تقل إلى أدنى حد احتمالات وصولها إلى الأمان النسبي في المقاطعات أو الأقاليم المجاورة التي تنشط فيها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وتبرز أعمال العنف الانتقامية والتقارير التي تقيد بأفعال المضايقة والابتزاز عند نقاط التفتيش والقيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص والضرائب القسرية وتجنيد الأطفال والتحديات والصعوبات الشديدة التي يواجهها المتضررون في الحصول على الأمان والمساعدة بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق.

33 - ولا تزال إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الصومال الاتحادية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المتحالفة معها قائمة إلى حد كبير، على الرغم من استمرار التحديات البيروقراطية والإدارية. ويتعذر الوصول إلى المناطق التي استعادتها الحكومة وحلفاؤها بسبب استمرار انعدام الأمن، الذي يشمل وجود الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طول طرق الإمداد الرئيسية. وترتكب أفعال الابتزاز وغيره من أشكال الانتهاكات بصورة شائعة في نقاط التفتيش غير القانونية العديدة التي تقيمها جهات مسلحة تابعة للدولة وأخرى غير تابعة لها. وتوقع نقاط التفتيش الأمنية، التي تُفرض في الكثير منها الرسوم، حرية الوصول بصورة آمنة وفي الوقت المناسب. ويستمر الإبلاغ عن أحداث تقع في نقاط التفتيش المأذون بها على طول جميع طرق الوصول الرئيسية في جنوب ووسط الصومال، وأكثر طرق الوصول تضرراً هي الطرق التالية: من مقديشو إلى أفجويي وبيدواه، ومن مقديشو إلى بلعد وجوهر، ومن بلدين إلى غالكيو. وتستمر عمليات إزالة نقاط التفتيش غير المأذون بها على طول الطرق الرئيسية الأخرى، إلا أن الجهات الفاعلة المسلحة تتكيف مع ذلك بإنشاء نقاط تفتيش غير ثابتة. ويؤدي انعدام سلطة الدولة خارج نطاق المراكز السكانية الرئيسية، فضلاً عن العوائق البيروقراطية، بما في ذلك تدخل السلطات في اختيار المستفيدين وتوزيع المساعدة، بالإضافة إلى تعليق البرامج مؤقتاً، إلى إعاقة الأنشطة الإنسانية. ولذلك، وعلى الرغم من الالتزامات البارزة التي قطعتها حكومة الصومال الاتحادية وبعض الولايات الاتحادية الأعضاء فيها، بما في ذلك غالمودوغ وهيرشيبيلي وبونتلاندي وجنوب غرب الصومال، لا يزال السكان المدنيون عموماً والمنظمات الإنسانية يواجهون تحديات لوجستية شديدة. وتواصل منظمات المعونة حث السلطات على الاستناد إلى الالتزامات والجهود البارزة التي سُرع فيها في عام 2017، لإيلاء الأولوية لضمان أمن طرق الإمداد الرئيسية.

34 - وتواجه الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية التي تمارس عملها في المناطق المذكورة أعلاه مخاطر مرتبطة بالذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب. أما المشردون العائدون إلى المناطق التي استعيدت من حركة الشباب فيواجهون نقصاً في البنية التحتية والخدمات الأساسية مما يؤدي إلى زيادة ضعفهم. ولا تزال هناك شواغل خطيرة تتعلق بالحماية في العديد من المناطق، ويشمل ذلك الذخائر غير المنفجرة، والقتال المستمر والمتجدد، والعنف الانتقامي من جانب الجماعات المسلحة، وكذلك التدخل في عمل المنظمات غير الحكومية في الميدان، والتجنيد القسري للبالغين والأطفال. وفي بعض المناطق، مثل شيبيلي الوسطى وغالمودوغ وأجزاء من كيسمايو، لا تزال المساعدة، بما في ذلك للمجتمعات المهمشة، محدودة وذلك بسبب انعدام الأمن، حتى حينما يكون الوصول ممكناً.

35 - ولا تزال إمكانية الوصول إلى السكان الخاضعين لسيطرة حركة الشباب محدودة للغاية، وذلك بسبب الشواغل المتعلقة بسلامة الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية، ومعارضة أطراف النزاع الأخرى، وما أُفيد عن عدم استعداد حركة الشباب لقبول العمليات الإنسانية القائمة على المبادئ في المناطق

الخاضعة لسيطرتها. وتفرض حركة الشباب قيوداً وعقوبات مشددة على الأشخاص الذين يرفضون الامتثال لشروط الضرائب غير القانونية، ويشمل ذلك التجنيد القسري للأطفال. ويتعرض الأشخاص الذين يسعون إلى مغادرة المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب أو الذين فروا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في كثير من الأحيان لهجمات انتقامية. إلا أنه لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن حركة الشباب أبدت مرونة أكبر في السماح للسكان بأن يغادروا بشكل مؤقت المناطق الخاضعة لسيطرتها ليلتمسوا الخدمات. ويصعب التحقق من المعلومات المتعلقة بالحالة الإنسانية في تلك المناطق، وكذلك في المناطق التي يسيطر عليها فصيل داعش في الصومال. ويتواجد فصيل داعش في الصومال في مناطق غالغالو الجبلية في بونتلاندا، إلا أن قدرته على تنفيذ أنشطة قد أعيقت بسبب عمليات قوات الأمن في بونتلاندا والتنافس والنزاع الجاريين مع حركة الشباب.

36 - وتشمل المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب مناطق متنازع عليها وتستحيل فيها تقريباً حركة السكان المدنيين نتيجة الأعمال القتالية أو العمليات العسكرية المنتظمة والنشطة. وكثيراً ما يبقى السكان الريفيون والمدنيون في تلك المناطق على الرغم من الأعمال القتالية الجارية أو تفاقم حالة انعدام الأمن، وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد ووسائل النقل اللازمة للهروب والخوف من التعرض للتمييز أو حتى المقاضاة بسبب الانتماء العشائري أو غيره من الانتماءات المفترضة إن حاولوا الوصول إلى مناطق أكثر أماناً. وبسبب تعرض هؤلاء السكان للعنف والظروف الأمنية المتقلبة، فإنهم كثيراً ما يكونون أكثر ضعفاً من غيرهم وتكون حاجتهم إلى المساعدة أكبر من حاجة غيرهم. إلا أنه لوحظت مرونة متزايدة فيما يتعلق بالسماح للناس بالتمسك بالمساعدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة قبل العودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب. ولا يقل أهمية عن ذلك أن التنافس العشائري على السيطرة على الموارد المرتبطة بالأنشطة الإنسانية يعرقل تنفيذ العمل الإنساني القائم على المبادئ، مما يؤدي أحياناً إلى العنف وتعليق البرامج. وتعود أيضاً إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق القتالية الجارية والقيود المفروضة على الحركة والأمن وضعف البنى التحتية. ويظل تحديد طرق الوصول الآمن والحصول على ضمانات للدخول من التدابير المهمة للتخفيف من خطر العوائق الرئيسية أمام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، مثل تقييد الحركة ومنع الدخول والتدخل في إيصال المعونة. وعلى الرغم من أن الشركاء المحليين أكثر نجاحاً في تأمين إمكانية الوصول إلى المناطق المتأثرة بالنزاع بالنظر إلى خلفيتهم الأمنية الأقل بروزاً، لا يزال يتعين القيام بأعمال إضافية كثيرة لكفالة مرور المساعدات الإنسانية والسلع والأفراد إلى المناطق المتأثرة بشكل مأمون وفي الوقت المناسب ودون عوائق وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

37 - ولا يزال العنف ضد العاملين في مجال تقديم المعونة، بما في ذلك الاختطاف والاعتقال، والمضايقة والاستيلاء بالقوة على الأصول، وكذلك القيود التي تفرضها أطراف النزاع على حركة الطرق، يعوق قدرة الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية على الوصول إلى السكان المحتاجين. ولا يزال التأثير الكبير لحراس البوابات - مديرو المستوطنات العشوائية الذين يعملون كوسطاء بين المشردين داخليا والسلطات المحلية والشركاء في المجال الإنساني - يحد من إمكانية الحصول على الخدمات، ولا سيما بالنسبة للمجتمعات المهمشة والأقليات والنساء والأطفال. ولا يزال فرض القيود على تنقل الموظفين الوطنيين على أساس الانتماء العشائري أو غيره من الانتماءات واستهداف مجموعات معينة، بما في ذلك عن طريق التخويف والمضايقة، يؤثران على تنفيذ البرامج في المناطق المتأثرة بالنزاع. ويجب النظر في مسألة نقل المخاطر إلى الموظفين الوطنيين، وإلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمجتمع المدني، وهم الجهات

المنفذة الأكثر وجوداً في الخطوط الأمامية. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يحددوا اهتمامهم بسلامة وأمن الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من خلال تنفيذ تدابير مصممة خصيصاً للتخفيف من حدة المخاطر، والتنسيق وتبادل المعلومات مع دوائر العمل الإنساني حتى يتسنى تحسين الإلمام بالحالة والنهج المشتركة، وكذلك التدريب المناسب.

38 - ولا تزال سلامة العمليات الإنسانية من أهم دواعي القلق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق 250 حادثاً أمنيًا تترتب عليها آثار إنسانية، معظمها في جنوب ووسط الصومال. وفي هذه الحوادث، قتل خمسة من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وجرح سبعة أشخاص، واختطف اثنان، واعتقل ستة. ولا تزال دوائر العمل الإنساني تدعو جميع الأطراف إلى السماح بالعمل الإنساني وتيسيره، بما في ذلك من خلال كفالة أمن الموظفين والإمدادات والمرافق.

39 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تراجعت بدرجة كبيرة حالات اختطاف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، حيث اختطف اثنان من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وأطلق سراحهما في غضون 24 ساعة. ويمكن أن يشير هذا التراجع إلى تحول في التكتيكات، بالنظر إلى أن عمليات الاختطاف كانت تشكل في السابق مصدر دخل عندما تدفع الفدية. إلا أن تهديد الاختطاف يظل مدعاة للقلق، ولا يمس أثر عمليات الاختطاف المنظمات المتضررة فحسب، ولكنه يمس كذلك الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة والحماية، الذين كثيراً ما يحرمون من تلك المساعدة حين تضطر المنظمات المتضررة إلى تقليص عملياتها أو تعليقها. وتحتجز حركة الشباب حالياً واحداً من العاملين الدوليين في مجال المساعدة الإنسانية اختطف في مقديشو عام 2018.

40 - ولا تزال الأعمال الحربية المشابهة للحصار التي تقوم بها حركة الشباب في بعض البلدات التي تسيطر عليها الحكومة في ولايات هيرشيبيلي وجنوب غرب الصومال وجوبالاند تعرقل نقل الإمدادات الإنسانية والتجارية. وتقتصر المنظمات الإنسانية على استخدام النقل الجوي للوصول إلى البلدات، مما يزيد بدرجة كبيرة من تكلفة الأنشطة الإنسانية. وكان من بين المقاطعات التي شهدت أبلغ الضرر من هذه الدينامية بولوبرتي في هيران بولاية هيرشيبيلي؛ ودينسور وقنسحطيري في باي؛ وواجد وحدر في باكول بولاية جنوب غرب الصومال؛ وعيل واق وغربهاري في جبدو بولاية جوبالاند. وكثيراً ما يلجأ التجار المحليون إلى استخدام عربات تجرها الحمير لتهرب السلع التجارية إلى البلدات، مما يعرض حياتهم وممتلكاتهم لخطر كبير.

41 - ومع انخفاض الإمدادات بشكل خطير، توجهت في شباط/فبراير 2021 قافلة من 21 مركبة تجارية، بمرافقة قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، من بيدواه إلى حدر. واستغرقت القافلة 10 أيام لقطع مسافة الـ 110 كيلومتراً وتعرضت لهجمات بأجهزة متفجرة يدوية الصنع على طول الطريق؛ وقتل بحسب التقارير 15 جندياً من قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية. وفي بلدات أخرى، لا يسمح بإيصال الإمدادات الإنسانية التي تحمل علامات واضحة على أنها مساعدات إنسانية، برغم قدرة المركبات التجارية على الوصول. وأجريت في شباط/فبراير 2021 محاولة ثانية لإيصال المساعدات إلى بردالي وقنسحطيري؛ وكانت العمليات الجوية قد علقت منذ أيار/مايو 2020 نتيجة لإسقاط طائرة مساعدات إنسانية في بردالي. ويظل الاعتماد على الطائرات وطرق الطيران وقابليته تضررها مصدراً من مصادر القلق.

42 - وتواصل حركة الشباب الضغط بصورة مستمرة على طريق الوصول بين جوهر ومقديشو، وبين مقديشو وأفجوي ومركا، من خلال تنظيم هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإجبار المركبات على

دفع "الضرائب". ولا تزال الشاحنات التي تمرّ على طرق الإمداد الرئيسية في هيران تتعرّض لهجمات حركة الشباب، وهو وضع طال أمده بسبب قيام الحركة بفرض حصار اقتصادي على البلدات الخاضعة لسيطرة الحكومة. ولا تزال الطرق المؤدية إلى الطريق بين مقديشو وأفجويي وبيدواه صعبة السلوك بسبب الطلبات المتزايدة وعمليات الابتزاز التي تمارسها "جماعات مسلحة تابعة للدولة" (أي جماعات تابعة للحكومة الوطنية)، وميليشيات عشائرية، وعصابات إجرامية وحركة الشباب. وتفيد المجتمعات المحلية بأن حركة الشباب واصلت فرض الرسوم على امتداد أجزاء من الطريق المؤدية من مقديشو إلى بيدوا ومن مقديشو إلى جوهر. وبسبب التوترات العشائرية على طول الطريق من بلدين إلى دوسمريب وغالكعيو، أقامت الميليشيات التابعة للعشائر نقاط تفتيش إضافية لتحصيل إيرادات، مما أدى إلى مزيد من الاشتباكات وانعدام الأمن، ومن ثمّ إعاقة جميع التنقلات على طول الطريق.

43 - ولا يزال المدنيون، في جميع أنحاء جنوب الصومال ووسطه، يواجهون ضرائب صارمة تفرضها حركة الشباب، مما يجبر الكثيرين على التشرّد ويؤدي إلى خسائر في الأصول الإنتاجية، مما يجعل هؤلاء المدنيين أكثر ضعفاً. وفي إقليم جيدو، أقامت حركة الشباب بحسب التقارير سوقين موازين للماشية في قريتي عيل كادي ومودالي، وطلبت من التجار والرعاة عدم استخدام بارطيري وعيل واق، مما أثر سلباً على أسعار الماشية ومصادر الدخل. وفي العديد من المناطق، يجبر التجار حالياً على دفع ضريبتين، واحدة إلى حركة الشباب وأخرى إلى الحكومة، مما يجعل الأعمال التجارية الصغيرة غير مربحة ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين في كثير من الأحيان. وتفيد التقارير بأن حركة الشباب لا تزال تجبر المجتمعات الزراعية على دفع "ضرائب" قبل السماح لها بالاعتناء بحقولها بعد هطول الأمطار المناسبة، إذ تطالبهم بتقديم النقود والماشية للزكاة أو للمساهمة في "الجهاد الطوعي". وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشردين داخليا أُجبروا على التخلي عن أنشطتهم الزراعية بسبب "الضرائب" التي تفرضها حركة الشباب، أما من لا يستطيعون الدفع، فإنهم إما يجبرون على تسليم أطفالهم للتجنيد أو يضايقون كي يقوموا بذلك.

44 - وأشار فريق الخبراء المعني بالصومال، في رسالة مؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، إلى أن مصادر إيرادات حركة الشباب متنوعة عبر نظام "ضريبي" حيث تتراوح في تشعبها بين عمليات بسيطة للمراقبة عند نقاط التفتيش، والتقييمات المالية للشركات من خلال نفاذ الجماعة إلى مصادر المعلومات مثل تسجيلات الأعمال التجارية وأصول الممتلكات وبيانات الشحنات. وتستمد الحركة إيراداتها المحلية من عدد من المصادر، منها جباية "الضرائب" عند نقاط التفتيش في جميع أنحاء البلد، وابتزاز المؤسسات التجارية، وفرض "الضرائب" على الواردات في الموانئ البحرية الرئيسية، وجمع الزكاة قسراً. ولاحظ الفريق أن حركة الشباب تظل في وضع مالي قوي وأنها تحقق فائضاً كبيراً في الميزانية، يستثمر بعضه في شراء العقارات والأعمال التجارية في مقديشو. وعلى الرغم من الضرائب التي تفرضها حركة الشباب، لم يجد الفريق أي دليل على إنفاق الجماعة أموالاً كبيرة على المجتمعات الفقيرة والضعيفة، وشدد على أهمية الدعم الدولي ليس فقط للجهود العسكرية ولكن أيضاً من أجل تمكين المجتمعات المحلية من الصمود وبناء القدرات المحلية لحماية المدنيين.

45 - وتواصل حركة الشباب السيطرة على مناطق رئيسية والسيطرة على بلدات بعد انسحاب قوات الجيش الوطني وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وغيرها من القوات التابعة للحكومة، مما يؤدي إلى تعطيل العمليات الإنسانية وإلى تعليق البرامج بالكامل في بعض الحالات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن سيطرة حركة الشباب، بصورة مؤقتة في بعض الأحيان، على بلدات وقرى في مناطق في غالمودوغ

وولاية جنوب غرب الصومال. وفي بعض المناطق، تشن حركة الشباب هجمات انتقامية على المدنيين التي ترى أنهم من أنصار الحكومة أو من المتعاونين معها، في حين تكثفي في مناطق أخرى بالتكلم إلى السكان المحليين أو وعظهم دون اللجوء إلى العنف. وتستمر حركة الشباب في شن هجمات على بعض المناطق المسترجعة حديثاً في محاولة لاستعادة السيطرة عليها. وفي بعض الحالات، أبلغ المدنيون عن اعتداءات وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات المسلحة الوطنية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في المناطق المستعادة حديثاً.

46 - ويستمر النزاع بين "صوماليلاند" وبونتلاندا من أجل السيطرة على أجزاء من إقليمي سول وسناغ، مع احتفاظ كلا الجانبين بقوات منشورة متواجدة على طول الجبهة. وتزيد التوترات المتفاقمة ومستوى التأهب الذي يبديه كلا الطرفين من خطر تصعيد كامل للأعمال القتالية المسلحة، ولا يزال ذلك يقيد وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق إلى المنطقة.

47 - ولا تزال النزاعات العشائرية مصدر قلق رئيسي، لا سيما في أقاليم هيران وغالمودوغ وشبيلي السفلي وشبيلي الوسطى وسول، حيث تؤدي إلى خسائر في الأرواح وسبل العيش وتشرد الأسر. وكثيراً ما تُعلق البرامج الإنسانية في المواقع المتضررة حتى يحل النزاع. وفي بعض الأحيان، يقع العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية المنتمون إلى العشائر المتحاربة ضحايا ويجرون إلى النزاع. وتُسجّل النزاعات العشائرية في المقام الأول في المناطق التي تقيم فيها المجتمعات الرعوية، بسبب التنافس على الموارد النادرة مثل الماء والكأ، أو في المناطق التي يتصادم فيها المزارعون مع قبائل الرحل على الأراضي الزراعية. ولا يزال إقليما غالغادود وهيران أكثر الأقاليم تضرراً من النزاعات العشائرية الطويلة الأمد، في حين يشتهر إقليم غالغادود بالمناوشات العشائرية بسبب البيئة القاسية والتنافس على الموارد. وفي حين يواصل شيوخ القبائل والسلطات إعطاء الأولوية للمفاوضات في معالجة النزاعات الجارية، يظل دفع الدية العامل المقرر في حل النزاعات. وحتى بعد نجاح جهود المصالحة، يمكن أن تتأجج النزاعات من جديد بسرعة بسبب أعمال استقرارية صغيرة أو متصورة. ولهذا السبب، ومن أجل تجنب الوقوع فريسة لدائرة الانتقام، تبذل المنظمات الإنسانية العاملة في تلك المناطق قصارى جهدها مَطْلعة لكي تظل مَطْلعة على جميع الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاعات العشائرية، بما فيها النزاعات التي يمكن أن تكون قد وقعت قبل شهر أو سنين مضت.

48 - وواصل أطراف النزاع شنّ غارات جوية في بعض المناطق في ولاية جوبالاند وغالمودوغ وبونتلاندا. واستهدفت الغارات الجوية بصورة أساسية أصول وأفراد حركة الشباب وتنظيم داعش الموجودين خارج المناطق السكنية أو في المناطق المعزولة الواقعة تحت سيطرتهم. وعلى الرغم من أن الغارات الجوية لم تؤثر حتى تاريخه بصورة مباشرة في العمليات الإنسانية، تظل المخاطر محدقة بالعمليات الموجودة في الأقاليم المتضررة، ولا سيما بالنسبة للمركبات التي تنقل الإمدادات والأفراد، والتي يمكن أن تستهدف عن طريق الخطأ. وكأثر ثانوي، أفادت التقارير بأن الهجمات الجوية جعلت حركة الشباب أكثر تشكيقاً في المنظمات الإنسانية، على أساس أن من الممكن أن تكون بصدد جمع معلومات لاستخدامها في الغارات الجوية.

49 - وفي أعقاب الأمر التوجيهي الصادر عن حكومة الصومال الاتحادية في أيلول/سبتمبر 2018، الذي اشترط أن يكون للمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال حضور في البلد، وما تبع ذلك من نقل العديد من الموظفين الدوليين من كينيا إلى الصومال، ظلت المنظمات غير الحكومية الدولية تكرر طلبها إلى حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء الداعي إلى التعجيل بإنشاء إطار مركزي

تمكين، وهو ما يشكل مبادرة جارية استغرقت السنوات الخمس الماضية. ولا يزال قانون المنظمات غير الحكومية، الذي يستهدف تنظيم عمليات المنظمات غير الحكومية وتسجيلها والرقابة على عملها من خلال المسجل العام والمسجلين، في شكل مسودة. وفي ظل الافتقار إلى إطار عمل تنظيمي مركزي، لا تزال المنظمات العاملة في مجال المعونة تواجه مطالب من قبيل دفع الضرائب التعسفية أو المتكررة، وإشراك السلطات في التعاقد مع الموردين ومقدمي الخدمات، والتدخل في تعيين الموظفين، بما في ذلك فرزهم وإجراء المقابلات معهم واختيارهم وفحصهم وفرض ضرائب على مدفوعات المرتبات. ولا تزال هذه المطالب تؤدي إلى حالات من تعطل العمل والتأخير والتعدي على المرافق الإنسانية، وإلى عمليات الاعتقال والترحيل، واحتجاز العاملين في المجال الإنساني وطردهم، وإلى حالات التعليق المؤقت للبرامج الإنسانية في بعض الأحيان.

50 - وأدى تدفق موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية التي انتقلت إلى الصومال إلى زيادة التحديات بسبب عدم وجود قوانين صريحة تنظم عمليات التسجيل وفرض الضرائب على الدخل على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي حين أن مشروع قانون قد تقدم إلى مستوى البرلمان، فإن القلق يساور المجتمع الدولي من أن ذلك تم دون عقد ما يكفي من المشاورات مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، مما يحتمل أن يقوض قدرته على العمل بعد اعتماد القانون في نهاية المطاف.

51 - وفي "صوماليلاند"، نفذت وزارة التخطيط والتنمية الوطنية أمراً توجيهياً صدر في 1 أيلول/سبتمبر 2020 لتيسير التوصل إلى فهم مشترك لقوانين وأنظمة "صوماليلاند". وبموجب هذا الأمر التوجيهي، لا يسمح للمنظمات غير الحكومية الوطنية من الإقليم بالعمل في الصومال، والعكس صحيح. ورفض في وقت لاحق منح تأشيرات لموظفي منظمات حكومية وطنية توجد مقارها في غاروي ومقديشو للسفر إلى هرجيسا، مما أدى إلى ترحيلهم.

52 - وفي ظل القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 التي حدثت من تواصل الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية الموجودة في البلد، لا سيما في مقديشو، بشكل مباشر مع الشركاء والسلطات والمستفيدين، رتب الفريق القطري للعمل الإنساني توفير طائرة من طراز سيسنا كارافان تابعة لخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة بغية تحسين الوصول إلى الميدان والقيام بمهام مشتركة للتقييم والرصد. وقد ثبت أن هذه الطائرة وسيلة أساسية لتمكين العمليات. وقد أتاحت هذه المهام التفاعل المباشر بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية والمستفيدين والموظفين الحكوميين لأول مرة منذ أشهر، وسمحت لموظفي الأمم المتحدة الدوليين وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية بالوصول إلى عدد من الجهات التي تزيد صعوبة الوصول إليها لأول مرة منذ 18 شهراً على الأقل. وقد أسفرت الفرصة المباشرة للتواصل مع الشركاء والسلطات المحلية والمستفيدين لفهم الاحتياجات والتحديات والفرص بشكل أوضح عن تحديد القضايا و/أو حلها وعن إعادة ترتيب أولويات المعونة وتقديمها، مما أتاحت حدوث استجابة مباشرة وسريعة. وأتاح إدراج وسائل الإعلام فرصاً للدعوة.

تدابير تخفيف المخاطر

53 - لا تزال إدارة المخاطر في الصومال تشكل تحدياً. فقد استمرت التحديات التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركاؤها في التطور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أصبح هذا

الأمر أكثر أهمية وصعوبة خلال جائحة كوفيد-19، حين أصبح من اللازم أن تتم إدارة معظم البرامج والأنشطة عن بُعد بقدرات محدودة للرصد.

54 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد التكامل والتخطيط من جانب أصحاب المصلحة المشاركين في دعم حكومة الصومال الاتحادية فيما يتعلق بمجموعة البرامج والمشاريع في جميع أنحاء البلد. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تضمين بروتوكولات جديدة وضعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق للتوسع في الإدارة عن بعد وبقدرات محدودة للرصد. ولمواجهة القيود والتحديات التي تؤثر على جميع مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة في الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام في الصومال، تعمقت الشراكات والتعاون مع الشركاء الخارجيين.

55 - وكان للدعم والمشورة المقدمين من وحدة إدارة المخاطر، إلى جانب الأدوات التي وضعت، مثل نظام إدارة المعلومات المتصلة بالمتعاقدين وأداة الإبلاغ عن ضخ القدرات، دور حاسم في تيسير تبادل المعلومات واتخاذ القرارات الواعية بالمخاطر في جميع أنحاء الأمم المتحدة. وأدت المناقشات المنتظمة التي جرت في شكل منتديات ويسرتها وحدة إدارة المخاطر إلى زيادة مشاركة أصحاب المصلحة وتوسيع نطاقها. وتضمنت المناقشات تبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر بشأن المتعاقدين، وتقارير تقييم القدرات والمخاطر، وتقارير الأداء، ومداولات محددة بشأن مجالات ذات صلة بالمخاطر مثل الغش في المشتريات المتعاقد عليها، واختلاس الأصول وغيرها من مخططات الاحتيال، إلى جانب تقارير مراجعة الحسابات والتحقيقات.

56 - وأدت زيادة تبادل المعلومات إلى زيادة توافر المعلومات المتعلقة بالمخاطر وإلى زيادة مناظرة في التعاون المستمر والنشط بين وحدة إدارة المخاطر وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بإدارة المخاطر والمساءلة وضمان الجودة.

57 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تفعيل الخطة التعاونية الخمسية لتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر داخل الأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية. وكفل تفعيل هذه الخطة زيادة الوعي والتعاون في مجال إدارة المخاطر، فضلا عن تعزيز نظم إدارة المخاطر لدى جميع الشركاء.

تأثير الفقرتين 22 و 36 من القرار 2551 (2020)

58 - في الفقرة 22 من القرار 2551 (2020)، قرر مجلس الأمن ألا تسري التدابير المفروضة على الدول الأعضاء بموجب الفقرة 3 من قراره 1844 (2008) على دفع الأموال أو توفير الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب بواسطة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو برامجها أو المنظمات الإنسانية التي لها مركز المراقب لدى الجمعية العامة، التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية، وشركائها المنقذين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الممولة بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف التي تشارك في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية للصومال. وفي حين أن المنظمات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بهذا التقرير لم تعلق صراحةً على تأثير الفقرتين 22 و 36 من القرار 2551 (2020) في قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن للإعفاء لأسباب إنسانية تأثيرا كبيرا في قدرة الشركاء على تقديم المعونة المنقذة للحياة وتوفير الحماية.

59 - ومن شأن عدم تجديد الإعفاء لأسباب إنسانية أن يؤدي إلى تردد الجهات المانحة في تمويل العمليات الإنسانية، وإلى زيادة التحديات البيروقراطية والإدارية أمام الشركاء في المجال الإنساني. بل إن

الزيادات التدريجية في عزوف المانحين عن المخاطر من شأنها أن تقضي إلى تأثير ضار كبير في القدرة على إيصال المساعدة. ومن شأن عدم القدرة على تقديم المعونة أن يؤدي بدوره إلى حرمان المدنيين من السلع الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة وإلى تفاقم خطر تدهور الحالة الإنسانية في آن واحد. ومن شأن تعليق المعونة أن يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث المزيد من حالات التشرد، بما في ذلك إمكانية تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة والتشرد الداخلي نحو المناطق الحضرية والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، التي تعاني بالفعل من نقص الموارد ولا يتوافر فيها ما يكفي من الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، إذا أقدمت حركة الشباب على منع المدنيين من مغادرة المناطق الواقعة تحت سيطرتها، فإن احتياجات أولئك السكان لن تلبى، وقد يتعرض الناس الذين يطلبون المعونة، من قبيل شيوخ المجتمعات المحلية وزعمائها، إلى تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، مثل الإعدامات خارج نطاق القضاء وتجنيد الأطفال.

60 - ومن الأهمية بمكان أن الإعفاء لأسباب إنسانية يوفر للجهات المانحة والمتعاقدين والنظم المالية والمصرفية الأساس الذي يتيح تمويل المساعدة الإنسانية في المناطق التي تنشط فيها حركة الشباب. فالإعفاء لأسباب إنسانية ووضع تدابير مناظرة لتنفيذه على الصعيد الوطني يمكنان من تيسير عمليات تمويل البرامج الإنسانية في الصومال.

الاستنتاجات

61 - يظل الصومال على مفترق طرق. وقد زادت الاحتياجات الإنسانية في وقت انخفض فيه التمويل وتزايدت التحديات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية. ويمكن أن تسهم آثار تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 والنزاع الطويل الأمد وغزو الجراد الصحراوي، إلى جانب التراجع الاقتصادي العالمي، في تفكيك التقدم المحرز خلال العقد الماضي بشق الأنفس وبتكلفة بشرية ومالية باهظة.

62 - وتواصل المنظمات الإنسانية الناشطة في الصومال العمل على إقامة توازن بين شواغلها الأمنية وكفالة تقديم المساعدة بصورة فعالة ومراعية للمبادئ. وستواصل الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية العمل على إدامة وصول المساعدات الإنسانية وتوسيع نطاقه للأفراد الذين هم في أمس الحاجة إليها، رغم وجود التحديات الأمنية. ومع ذلك، فإن احترام القانون الدولي الإنساني أمر بالغ الأهمية ويجب على أطراف النزاع إتاحة وتيسير حصول المحتاجين على المساعدات. وبالإضافة إلى ضرورة زيادة إمكانية الوصول إلى المستفيدين، تتطلب الجهود الإنسانية تمويلًا مرنا يُتاح في الوقت المناسب لتقديم المساعدة الفعالة لملايين الصوماليين وكفالة أخذ الاحتياجات الأمنية للشركاء المنفذين الوطنيين والمحليين في الاعتبار على النحو الواجب لدى وضع المقترحات والميزانيات.

63 - وحتى 31 آب/أغسطس 2021، كان مجموع الشركاء في المجال الإنساني العاملين في الصومال 285 شريكا، بما في ذلك 154 منظمة غير حكومية وطنية، و 119 منظمة غير حكومية دولية، و 9 شركاء من مؤسسات الأمم المتحدة، و 4 شركاء حكوميين. وهذه الوكالات على استعداد لتوسيع نطاق عملياتها، بالاعتماد على الدروس المستفادة، من أجل كفالة أن تحول جهود الاستجابة دون وقوع كارثة إنسانية كبرى يمكن أن تقوض المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة. وهناك آليات قائمة لتنفيذ الزيادة السريعة والاستجابة المستمرة. وهي تشمل آليات هامة لبرامج تقديم الأموال النقدية، وشراكات موسعة مع شركاء منفذين محليين تم التحقق منهم بالفعل، وتحسين التعاون مع السلطات والسكان المتضررين.

- 64 - وتتوقع وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية التابعة للفاو أنه في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2021، سيزداد تدهور انعدام الأمن الغذائي بين فقراء الريف والحضر والنازحين بسبب آثار الانخفاض المتوقع في كمية أمطار موسم دبر لعام 2021 (أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول) عن المتوسط، واستمرار انعدام الأمن، وعوامل الخطر الأخرى المرتبطة بالأمن الغذائي، بما في ذلك ارتفاع أسعار الغذاء، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانخفاض توافر الحليب للاستهلاك والبيع على حد سواء، والانخفاض المرجح في فرص العمل في القطاع الزراعي خلال موسم دبر المقبل. ومن المتوقع أن يواجه ما يقرب من 3,5 ملايين شخص في جميع أنحاء الصومال مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أو نتائج بلوغ مستوى الأزمة (المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) أو نتائج أسوأ، حتى نهاية عام 2021. وستظل المساعدة الإنسانية حاسمة بالنسبة لملايين الناس في الصومال.
- 65 - وفي سياق من الاحتياجات المرتفعة والمتزايدة أصلاً، سيؤدي عدم تجديد الإعفاء لأسباب إنسانية إلى تعطيل و/أو وقف و/أو تعليق الخدمات الإنسانية المنقذة للحياة في جميع أنحاء الصومال. وفي ضوء ما سبق، يدعو وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن إلى تجديد الإعفاء لأسباب إنسانية المنصوص عليه في الفقرة 22 من قراره 2551 (2020).